

الرسالة
المصنوعة في الادب

دحل

حاشية عبد الفتاح على ملاحضتي شرح السمرقندي

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم:	٥٩٩٥ ف ١٧٤٢
العنوان:	حاشية عبد الفتاح على شرح ملاحضتي شرح السمرقندي
المؤلف:	عبد الفتاح السمرقندي
تاريخ النسخ:	١١٨٨ هـ
اسم الناشر:	إمام محمد بن محمد الخواص
عدد الأوراق:	١٤٠ - ٢٢٤
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على افهام الخطاب والصلوة على رسوله المبعوث لاطهار الصواب وعلى الـ
واصحابه المتأدبين بحسن الادب **وبعد** فهذه فائدة عجاب بل زائدة لا تدخل في الحساب
على الشرح المشهور من اولى الالباب للرسالة الشريفة العنصرية في الادب تكشف وجوه مقاصده
النقاب وتشرح ما افاده الشارح المحقق والاستاذ المدقق في حواشي الكتاب تذكرة للاحباب
وتبصرة للطلاب والله الموفق واليه المآب **الحمد لله** للحمد معنيان احدهما الغوي والآخر
عرفي وكل واحد منهما محتمل ههنا على تقدير اما ان يراد المعنى المبني للفاعل والمعنى المبني
للمفعول او الحاصل بالمصدر ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الكل ولا التعريف محتمل
ان يكون للاستغراق وان يكون للجنس وان يكون للعهد الخارجي اشارة الى الفرد الكامل ولا م
الممكن ايضا محتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق
فهناك اثنان واربعون احتمالات حاصلة من ضرب الثلاثة في اثنين ولا وضرب الثلاثة في
سبعة ثانيا وضرب الاثنين في احدى وعشرين ثالثا فليتنا **قوله** تنبيهها على القرب فائدة
هذا التنبيه اشارة الى ان الحمد قد وقع على الوجه اللائق اذا اللابق بحال الحامدان يلاحظ المجموع
قريبا على قياس ما ذكره في النكتة الثانية فان قلت **فعل** هذا يرجع هذه النكتة الى النكتة
الثانية فلا يحسن التقابل بل الظن ان جعل قوله لان اللابق بحال الحامدان علة للتنبيه المذكور
بترك العطف قلت **حاصل** النكتة الاولى التنبيه على كون الحمد المذكور واقعا على الوجه اللابق وحاصل
النكتة الثانية اما التنبيه على ان اللابق بحال الحامدان يلاحظ المجموع حاضرا ومشاهدا واما كونه
تعالى ملحوظا في هذا الحمد على وجه يقتضي التعبير عنه بلفظ الخطاب وعلى كلا التقديرين بينهما
بون بعيدا لان مدار الكل على مقدمة واحدة وهي ان اللابق بحال الحامدان يلاحظ المجموع حاضرا ومشاهدا
ومحتمل ان يكون فائدة التنبيه اشتغال الكلام على صنعة التلميح وهي اشارة الى قصة او شعر من غير ذكره
وذلك لان التنبيه على القرب اشارة الى مضمون قوله تعالى ونحن اقرب اليه من جبل الوريد وما ذكره في

الحاشية

الحاشية ههنا محتمل ان يكون اشارة الى هذه الفائدة ومحتمل ان يكون بيانا للقرب الذي وقع
التنبيه عليه ومحتمل ان يكون ايذا بوقوع الاذن الشرعي في اضافة الى الله تعالى ولا يخفى انه يمكن
جعل النكتة الثانية ايضا مراجعة الى رعاية صنعة التلميح لكونه اشارة الى مضمون الحديث الذي اورده
في حاشيتها **وحاصل** النكتين ان اختيار الخطاب لما فيه من التنبيه على القرب تليح الى الاية ولما فيه من
التنبيه على الخضوع للمشاهدة تليح الى الحديث واعلم انه يمكن ان يقال اختيار طريق الخطاب لرعاية صنعة
الاستغراب او الالتفات بنا على انه تعالى مذكور في البسملة بطريق الغيبة وبراعة الاستهلال لان المقصود ههنا
بيان طريق المناظرة ومدار المناظرة على مخاطبة كمال الخفي **قوله** اول الخ فيه ان اللابق بحال الحامدان
المجموع حاضرا ومشاهدا في ان الحمد لا قبل الشروع فيه ولو سلم فلا يتم التقريب لان المقصود توجيه اختيار الخطاب
في اثنا الحمد ويمكن دفعه بان المراد بقوله او لا قبل الفراغ عن الحمدي في وقت الحمد ولا يخفى ان الحديث
الذي اورده في الحاشية ههنا انما يلائم هذا المعنى نعم لو ترك قوله او لا وقوله ثم يجده لكان احضر
واظهر لكن لا ينتظم قوله واستبان منه وانما قار في الحاشية كما يلائمه ولم يقل كما يدل عليه لان
الحديث المذكور انما يستدعي على ان يلاحظ المجموع كانه مرفوعا مشاهدا لان يلاحظ حاضرا بحيث يستحق الخطاب
على انه يجوز ان يكون المقصود من الحديث بيان معنى الاحسان في عرف الشرع لبيان احسان كل عبادة
وتكليفها فتدبر **قوله** واستبان منه الخ فيه ان كون اللابق بحال الحامدان يلاحظ المجموع حاضرا ومشاهدا
لا يقتضي تقديم قوله لك سواء كان قوله او لا بمعنى قبل الشروع في الحمد او بمعنى قبل الفراغ منه لان قوله
لك من الحمد فتقدم لك يستلزم تقديم كون المشاهدة قبل الشروع في الحمد حتى يختار التقديم لاجل ذلك
وتأخيره لا ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد حتى تترك لاجله ويمكن دفعه على التقديرين بان تقدم
قوله لك على مفهوم الحمد الصادق على افراده يدل على ان ملاحظة المجموع حاضرا ومشاهدا ينبغي ان يكون
متقدما في جميع المواد وان لم يكن قوله لك متقدما على هذا الحمد ويمكن ان يقال مفهوم الحمد لكونه صادقا
على مجموع قوله لك الحمد بمنزلة المجموع فالقديم عليه كالقديم على المجموع والتأخير عنه كالتأخير عن المجموع
قوله لكونه مقام الحمد قيل الحمد مجموع قوله لك الحمد لا مجرد لفظ الحمد فالقمام لا يقتضي تقديم لفظ الحمد على
قوله لك واجيب عنه بان هذا المجموع قد لمفهوم الحمد ولا يخفى ان مقام الفرد يقتضي كثرة الاهتمام بشان

ما يصدق عليه بالنسبة الى ما لا يصدق عليه وان كانا متساويين في الجزئية لذلك **قوله**
للتعظيم والشرف يحتمل ان يكونا نكتة واحدة على ان يكون قوله والشرف عطف تفسير بالها ويحتمل ان يكونا
نكتتين لا انه جمع بينهما في ذكر تنبيهها على تقارنهما في المعنى كما هما نكتة واحدة وانت تعلم ان التقديم
وجوها اخر مثل التشويق الى المسند اليه لانه اهم خصوصاً في هذا المقام ورعاية صنعة الاستغراق في غير
ذلك ومنها ما اوردته في الحاشية من ان الحمد كالنسبة لان الحمد ان كان بالجنان فهو من مقولة
الحمد بالطبع فقدم في الوضع لتوافق الوضع بالطبع وانما قال كالنسبة لان الحمد ان كان بالجنان فهو من مقولة
الكيف وان كان بالاركان فهو من مقولة الفعل وان كان باللسان فكذلك لو كان الحمد لسانياً عبارة عن المعنى
المصدرى اعني التكلم بما يدل على التعظيم واما لو كان عبارة عن نفس الكلام المخصوص فهو من مقولة الكيف
ايضا ومن الذين ان الكيف ليس نسبة اصلا والفعل وان كان من النسبة المنقسمة الى المقولات السبع لكنه نسبة بين
والمتفعل والمحمود ليس بمنفعل الحمد الفعل حتى يكون هذا الحمد نسبة بينه وبين المحامد لكن الحمد مطلقاً بمنزلة النسبة
بينهما لكونه معني يتوقف حصوله على حصولهما في نفس الامر **قوله** من كلمة اللام هي ما لام التعريف سواء
كان للاستغراق او الجنس على ما صرح به المحقق التفتازاني وبتعبه السيد السند في الاستغراق واما لام الملك
واما كلاهما والكل منظور فيه اما الاول فلان لام الاستغراق والجنس انما يدل على ان كل حمد او جنس الحمد ثابت
لله تعالى مرتبطة به لا على حصر ذلك فيه بخلافه ان يتعلق حمد واحد بالشخصين اللهم لان يراد كل فرد من الافراد
المتعارفة بالذات او باعتبار وتحمّل الكلام على الادعاء واما الثاني والثالث فلان لام الملك وضعت للاختصاص
بمعنى الارتباط كما حقق في موضعه للاختصاص بمعنى الحصر والكلام فيه لانه المستفاد من تقديم الظرف
وللاعتناء عن هذا قال في الحاشية ما حاصله ان هذا مبني على ما صرح به السيد السند في بعض نصائفه
من ان لام الملك والجنس يدلان على اختصاص الحمد به تعالى ان تم ثم والا فلا وفيه نظر اما اولاً فلان البناء المذكور
لا حاجة اليه مع افادة لام الاستغراق الاختصاص المقصود عندهم واما ثانياً فلان لام الملك كافي في
الدلالة على الاختصاص بقصود على قول السيد السند سواء كان لام التعريف ففهمنا للاستغراق والجنس والتعبد
واما التعبد للام الجنس في كلام قدس سره فلان اراد ان يبين ان اختصاص الحمد به تعالى كما يستفاد من
لام الاستغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضاً وهذا المعنى غير مذكور في هذا المقام اللهم لان يقال
المقصود من ذكر المقدمة المنقولة حكم لام الملك لكنه اراد ان ينقل كلامه قدس سره على ما وقع في محله بعينه
من غير تصرف فيه فذكر لام الجنس ايضاً **قوله** يفيد الاختصاص فيه ان افادة التقديم الاختصاص مطلقاً
لا يستلزم كونه تأكيداً للاختصاص المستفاد من لام لك اذا المؤكد لا بد ان يكون متأخراً عن المؤكد في افادة المعنى
وكون

بين

وكون افادته اياه بعد افادة اللام هو اذ الظاهر معية الافادتين وان كان نفس اللام مذكورة قبل التقديم
الا ان يقال اللام في قوله كذا يدل على الاختصاص الذي وضعت له بجملة انضمام متعلقة الذي هو ضمير الخطاب
واما تقديم المسند على المسند اليه فلا يدل على الاختصاص الا بعد ذكرهما بل لا يتحقق الا بعد تحققهما فليست امل
واعترضوا ايضا على الدليل المذكور بانه انما يتم اذا كان الاختصاص المستفاد من التقديم هو الاختصاص المستفاد
من اللام بعينه وليس كذلك لان الاختصاص المستفاد من اللام اختصاص الحمد به الذي هو له سبحانه وتعالى
والاختصاص المستفاد من التقديم هو اختصاص المسند اليه بالمسند وحاصله اختصاص الحمد بالاختصاص
به تعالى وبين المعنيين بكون بعيد ويمكن دفعه بان اختصاص الحمد به تعالى يستلزم اختصاصاً بالاختصاص
به تعالى ضرورة انه لو لم يختص به تعالى ضرورة بهذا الاختصاص لكان اما مشتركاً بينه وبين غيره او مختصاً
بعينه وعلى التقديرين يلزم ان لا يكون مختصاً به تعالى وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى يستلزم اختصاصاً
به تعالى وهو ظاهر فبين المعنيين تلازم وهذا القدر كاف في التأكيد على ما لا يخفى **قوله** والمنتهى قيل هي
تعداد النعم ما انعم الله على النعم عليه بطريق الاستعلاء وفائدة ايرادها بعد الحمد كما اشار اليه في الحاشية هي
الاشارة الى الاعتراف بالعجز عن اداء الحمد كما ينبغي ووجه العجز اما ان نعمه سبحانه علينا في الكثرة والجلال بحيث
لا يقاومها حمد واحد ولا يوازيها شكر شاكر واما ان الايمان بالحمد على وجه الكمال يستلزم التسليم في
الحمد كما بينه السيد السند في حاشية المطالع على قول صاحب المطالع اللهم انا نحمدك والحمد من لا يدرك
وفيه مناقشة لانه يجوز ان يتعلق حمد واحد بنفسه وغيره من النعم فلا يلزم **قوله** من من عليه كلمة من اما
صلة الاشتقاق على ان يكون الكلام مبني على مذهب الكوفيين اي من من الذي يستعمل بعلي واما بتعويضه على
حذف المضاعف اي من باب من عليه فتحتمل المذهبين وللفظة من مشتركة بين المعنيين كما نقله في الحاشية
عن الكتابين المشهورين في اللغة وله مصدران المن والمنة الا ان المنه مصدر له باحد المعنيين لم يجز بالمعنى
الاخر على ما اتفق عليه الكتابان وان كان بينهما نوع مخالفة في معنى المن ومن هذا التحقيق سن وجه الاشكال
الذي ذكره بقوله ما يقال الحمد وانت جدير بان النقل انما يدل على ان المنه لم تجز بمعنى الانعام على ان يكون
مصدراً صرفاً لكن يجوز ان يكون مصدراً نوعياً من المن بمعنى الانعام اذ وزن الفعل للنوع كالركبة والجلسة
وعلى هذا لا يورد الاشكال المذكور بجواز ان يكون المعنى لك الحمد ونوع من الانعام اعني النوع الكامل **قوله**
من ان المنه في الظاهر اعترض على كلام المصنف بطريق الاستدلال وتقريره ان كلام المصنف يتضمن اثبات المنه
بالمعنى المبني للفاعل لله سبحانه وتعالى وكل ما تضمن ذكره فاسد لان المنه بهذا المعنى صفة مذكورة مني عنها

في الآية فاثباتها له يكون فاسدا قطعاً والجواب الاول منع الصغرى والثاني منع الكبرى راجع الى دليلها
وعلى هذا يكون ترتيب الجوابين المذكورين على وفق ترتيب المقدمات المنقولة فلا يتجه ما يتوهم من الاول
تقديم الجواب الثاني واعلم انه يمكن منع الصغرى بوجه آخر وسواء يقال لا كثر ان في كلام المصنف اثبات المنفعة لانه قد
اذا كان جملة الحمد بمعنى الاجلاد واما اذا كان بمعنى انشاء اعني معنى انشاء الامتنان كما هو الظاهر من جملة الصلوة
فليس فيه اثبات المنفعة اصلاً ويمكن منع الكبرى ايضا بان يقال الآية المذكورة لا تدل على النهي عن المنفعة يجوز ان يكون
المبطل مجموع المنفعة والاذا لا واحد منهما ولو سلم فكون المن مبطلاً للصدقة لا يستلزم من النهي صلا الجواز ان يكون
المن في نفسه مباحا لكن يبطل علا اخر عقار نية **نعم** ابطال الصدقة بالمن منهي عنه لكنه لا يستلزم النهي
عن المن ولو سلم فاللازم هو النهي بعد الصدقة لا مبطلاً فلا اشكال **قوله** مدفوع بان الحد قد يدفع الاعتراض
بان في الكلام مضافاً محذوفاً اي استحقاق المنفعة واستحقاق المنفعة مع الاعراض عنها ليس مزمناً لمنهياً عنه بل
المذموم المنهي عنه هو المنفعة بالفعل وما ذكره في الحاشية مهمنا في رد هذا الجواب من ان اثبات استحقاق الصفة
المنهية المذمومة لا يلازم مقام الحمد والمدح محل نظر لان المراد باستحقاق المنفعة الانصاف بما يقتضي المنفعة من الصلوة
افاضة النعم الجليلة التي لا تعد ولا تحصى مع منع الكمال الذاتي والقنات المصنوع عنها لا امكان المنفعة كما
ينوهم من تقابل قوله بالفعل والا لكان باطلا قطعاً ضرورة ان امكان المحال محال ايضا ولا شك ان اثبات استحقاق
المنفعة بالمعنى المذكور يلازم مقام الحمد والمدح لكونه غاية الكمال **قوله** لا امتنان المنعم عليه الامتنان والمنفعة
متراد فان كما اشار اليه في الحاشية لكن المراد به مهمنا بقرينة التقابل واصنافه الى المنعم عليه المعنى المبني
للمفعول ولذا فسره في الحاشية بكون المنعم عليه ممنوناً وفيه ان يكون المنعم عليه ممنوناً يستلزم كون المنعم
ماتاً فالاشكال باق بحاله الا ان يقال اراد بكون المنعم عليه ممنوناً المعنى العربي الذي لا يقتضي كون المنعم
ماتاً وكان في قوله في الحاشية فتدبر اشارة **قوله** وايضا الخطاب الى الحكم اي حكم المختار بخطا مخصوص بغير
الله تعالى كما ان نفس الخطاب مخصوص بغيره ولك ان تجعل الخطاب بمعنى الحكم الشرعي كالوجوب والحرمه
وغيرهما كما هو مصطلح الاصوليين وقد اجيب عن الاعتراض بوجه اخر كما اشار اليه في الحاشية وهو ان المذموم
المنهي عنه هو المنفعة التي يكون الغرض منها توبيخ المنعم عليه وتحقيره لا المنفعة التي يكون الغرض منها تنبيه
المنعم عليه ليلا يقع في انكفران فلا اشكال في اثبات مطلق المنفعة له تعالى **قوله** تعظيماً لشانه الضمير اما
راجع الى النبي او الى الله تعالى لكن الاول اولى لان تعظيماً لشانه تعالى مندرج في قوله بعض النكات
السابقة وانما تركت نكتة شرف النبي عليه السلام اعتماداً على المقايضة الى التعظيم لما بينهما من القربا ولانه
جعل التعظيم والشرف نكتة واحدة على ما سبق وانت تعلم ان رعاية التناسب بين اداء الصلوة والحمد
ايضا

ايضا يصح ان تجعل نكتة لتقديم المسند على المسند اليه **قوله** افادة للاختصاص هذا الكلام
يدل على ان لام التعريف لا تفيد الاختصاص حيث لم يقل تأكيداً للاختصاص كما قال في الحمد وقد عرفت ما فيه
وكذا ان تقول انما لم يقل تأكيداً للاختصاص لان تاخير افادة التقديم للاختصاص عن افادة لام التعريف اياه
غير ظاهر بخلاف تاخيرها عن افادة لام الملك في قوله لك كما سلف كما بيناه ولا يخفى ان الاختصاص مهمنا يصح
ان يكون حقيقياً لو كانت اللام في الصلوة والتحية للعهد الخارجي اي الصلوة والتحية الكاملتان واما لو كانت
للجنس فهو اضافي بالقياس الى لكفار ولا فطلب اختصاص الرحمة والسلام بالنبي عليه السلام غير مناسب واما
ما يقال من انه لو كان اضافاً بديك للعهد الخارجي فالاختصاص اضافي ولو كانت للاستغراق فهو حقيقي
بناء على ما تقر من ان الصلوة لا تجوز لغير الانبياء ففيه نظر **قوله** مع بعض النكات اشارة الى التعظيم
والشرف بالنظر الى الله تعالى لا شتما للمسند مهمنا ايضا عليه تعالى وتحتل ان يكون اشارة ليصا الى خلاصة
قوله اللابيق بحال الحامدان يلاحظ المحمود او لا يعني ان اللابيق بحال المصلي ان يلاحظ المصلي عليه اولاً والمسند
لكونه مشتملاً على النبي عليه السلام يستحق التقديم ولكن ان تقول خلاصة ذلك ان اللابيق بحال العابد ان يلاحظ
المعبود اولاً ولا شك ان الصلوة على النبي عليه السلام عبادة الله تعالى والمسند لا شتما له على الله سبحانه وتعالى
يستحق التقديم وانت تعلم انه يمكن ان يقال ايضا ان الصلوة كالنسبة بين المصلي والمصلي عليه فيتناخر عنهما
كما لا يخفى **قوله** ولو ارد في الحد قد بحاجب عنه بانه انما عدل عن الطريق المشهور اشارة الى ان الصلوة
على النبي تتضمن الصلوة على الله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للعالمين فتزول الرحمة من الله تعالى
عليه يتضمن نزولها عليهم **قوله** على الله على اصحابه ايضا بان يقول مثلاً وعلى الله واصحابه الرحمة
الجليلة لكن تركه بمنزلة قوله وهذا دعاء شامل للبرية على ما عرفت فافهم **قوله** تام خبري اغايد
فيد الكلام به يقينا محل المناظرة وتبينها على ان المواخذة انما يتوجه الى الكلام الخبري سواء كان القايل بنا قلاً
او مدعيها اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المنقول محكي فخص لا يتعلق به المواخذة كما سيحى بل
المواخذة انما يتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية وما يقال من ان المنقول لا يخص في الكلام الخبري
بل يحتمل وغيره من الالفاظ مطلقاً وطلب الصحة جاز في الجميع فالخصيص بالخبر غير مناسب ففيه ان
هذا انما يتم اذا كان قوله ناقلاً بمعنى ناقلاً وقوله مدعيها مدعيها له ولما اذا كان بمعنى ناقلاً
فيه ومدعيها فيه فلا يلزم التخصيص ولا يخرج عنه صورة من صور النقل بل فيه تنبيه على محل المناظر
كما عرفت وانت تعلم ان المعنى الثاني اظهر لان المدعي لا يكون نفس الكلام بل معناه والمنقول قد يكون معني
الكلام مع قطع النظر عن اللفظ على ان الظاهر ان ما ل الكلام تريد من المنقول والمدعي كما قال به هذا

القابل المحقق ولا يخفى انه لو حمل الكلام على المعنى الاعمل لم يكن الترتيب حاضرا لان من الكلام الغير الخيري
ما ليس بمنقول ولا ممدوح كالمفردات والمركبات التقييدية والاشنائية الغير المنقولة والتقييدية بحسن
من وجوب **نعم** لو اکتفی فی التقييد بقوله خبري لكان اولي كما لا يخفى ثم هذا التقييد انما يحتاج
اليه اذا كان كلمة اذ اعني الكلية وكذا التقييد ان الواقعان في قوله فيطلب الصحة وقوله فالدليل
انما يحتاج اليهما اذا كان كلمة اذ اعني الكلية واما اذا كان للاهمال فلا حاجة الى التقييد في شيء من
المواضع لكن المناسب للمقام ان يحمل الكلام على الكلية بناء على ما صرح به الشيخ في الشفا من ان
مهمات العلوم كلييات كما اشار اليه في الحاشية وانما جعل الكلام على الكلية مناسبة للمقام مع ان
ما نقله عن الشيخ يستدعي وجوب ذلك لانه يجوز ان يكون المراد من العلوم في كلام الشيخ هو العلوم الكلية
وايضا المراد بمهمات العلوم اجزاء للعلوم وقعت بحسب الظاهر مهمات ولا يخفى ان كلام المصنف
ههنا ليس من اجزاء الفن لكونه شرطية واجزاء الفن حمليات بل هو اشارة الى جملة هي جزء الفن ولكن
المناسب في كل تقدير ان يحمل على الكلية ليكون موافقا لما هو المقتضى ههنا وللعلوم الكلية
قوله منك قد يقال لاحاجة الى هذا التقييد لان الواجب على الخصم في مقابلة الناقل هو طلب
الصحة مطلقا سواء كان يرجوعه بنفسه الى ما نقل عنه او يطلب بيان الصحة من الناقل وكذا الكلام
في قوله فالدليل والظاهر ان المناظرة ان عرفت بمدافعة الكلام من الجانبين اظهرا للصواب على
ما حققه بعض المحققين والتقييد به اولي وان عرفت بالنظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة
بين الشيين اظهرا للصواب كما هو المشهور بالتقييد ليس على ما ينبغي وذلك لان المقصود ههنا
بيان طرق المناظرة ولا يخفى ان طلب الخصم صحة النقل بنفسه وان كان من طرق المناظرة بالمعنى
الثاني لكنه ليس منها بالمعنى الاول اذ المدافعة للكلام في تلك الصورة لكن يؤيد عدم التقييد
قوله فيطلب الصحة دون ان يقول فيطلب التصحيح او بيان الصحة **قوله** ان لم تكن معلومة فيه انه
ان اراد من العلم مطلق التصديق فلا ثم ان الصحة لو كانت معلومة لا يليق طلبها بحال المناظر من
حيث هو مناظر يجوز ان يكون العلم بها ظاهريا والطلب يقينيا وحيث ليس طلبها غير لائق بحال المناظر
وان اراد التصديق اليقيني فالتقييد قاصر لانه قد يكون الطلب غير لائق مع انتفاء العلم اليقيني
ايضا كما اذا كانت معلومة بالعلم الظني والطلب ايضا ظاهريا اللهم الا ان يقال يراد العلم المناسب
للمطلوب سواء كان يقينيا او تقليديا او ظاهريا **قوله** لا يليق الخ وانما قال لا يليق ولم يقل لا يصح لجواز
ان يطلب الصحة المعلومة للاصحاب المقصود منه اظهرا للصواب وهذا لا يستلزم تعدد العلة
الغائبة لكنه تطويل يستغني عنه في المناظرة وايضا يجوز ان يكون طلب الصحة المعلومة يحصل

تخصيل

العلم

العلم بها بطريق متعددة وهذا ايضا لا ينافي كون الغرض اظهرا للصواب لكنه غير مناسب في
مقام المناظرة وفيه نظر وهم نادغدة وهو ان هذا الدليل انما يقتضي التقييد المذكور اذا كان
المراد بطلب الصحة في كلام المصنف طلب الصحة على الوجه اللائق واما اذا كان المراد بطلب الصحة الموافقة
للمناظرة سواء كان على الوجه اللائق او لا فلا يقتضي التقييد فان قلت لا ثم ان الصحة لو كانت معلومة
للمطالب لم يكن طلبها لائقا بحال المناظر لجواز ان يكون الصحة معلومة له لكن لم يكن له علم بالعلم قلنا
المراد بكونها معلومة للمطالب كونها معلومة له في نفس الامر ولا على ان طلب الصحة المعلومة في
نفس الامر غير لائق وان لم يكن له علم بالعلم لان اللائق ان يكون الطلب في المناظرة بعد توجه والتقاء
الى الوجدان والعلم بالعلم بعد التوجه والاتفات قطع الحصول على ما قالوا **قوله** لان عرضه الخ
فيه مرد على ما في شرح الاداب المسعودي من انه يجوز ان يكون غرض المناظر اظهرا للصواب مع شيء آخر
وبناء على امتناع تعدد العلة الغائبة لانها الباعث على اتمام الفاعل على الفعل وتعددتها
بالمعنى المقصود ههنا يستلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد شخمي ضرورة ان كل واحدة
من العلتين الغائبتين مع سائر العلل علة مستقلة كما اشار اليه في الحاشية ويرد عليه انه ان اراد بالباعث
المستقل في الباعثة فلا ثم ان كل غرض علة غائية لهذا المعنى وان اراد اعم من ذلك فلا ثم ان تعدد
العلة الغائية بهذا المعنى يستلزم توارد العلتين المستقلتين الا ان يقال المتبادر من كون الشيء
غرضنا ان يكون مستقلا في الفرضية فلا بد ان يحمل قولهما اظهرا للصواب في تعريف المناظرة على
الاستقلال وايضا تعدد العلة الغائية انما يستلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد
شخصي الذي لم يكن مدخلته العلة الغائية في المعلول الامن حيث انه علة غائية وهو مما يجوز ان يكون
العلة الغائية ايضا مثلا وحيث انما يلزم توارد العلتين المستقلتين المتغايرتين بلا اعتبار على معلول
واحد شخصي وهو ليس بحال والمحال توارد العلتين المستقلتين المتغايرتين بالذات عليه وهو غير
لائم وكان في بعض عبارات الحاشية اشارة الى ما ذكرنا فليست **قوله** او مدعيها كلمة اول الاشارة
الى منع الجمع بين مقدمتي المتصلتين المذكورتين وما يتوهم من انها الانفصال بين هاتين المتصلتين
ليس بشيء كما لا يخفى وانت تعلم ان تفسير المدعي بما نصب نفسه مساححة والظاهر ان يقول من
نصب نفسه لبيان الحكم واما ما يقال من ان الظاهر تفسيره بمن يفيد مطابقة النسبة للواقع سواء
كان الحكم بدعيًا ظاهرا او بدعيًا حقيقيا او نظريا ففقيه نظر لان المتبادر من المدعي مفيد الحكم
الحجاج الى الدليل والتنبيه وهذا القدر كاف في تخصيص التفسير على ان التعميم يستلزم كون

المدعي اعم من الناقل وحي لا يحسن التقابل **قوله** فالدليل لا يختلج في وهمك ان قوله او مدعي
فالدليل من قبيل العطف على معيولي عاملين مختلفين والمقدم غير مجرور لان قوله فالدليل بتقديره
فيطلب للدليل كما اشار اليه الشارح وحي ليس هناك عطف شيئين على شيئين بل عطف جملة على جملة
ويؤيده كلمة الفاء في قوله فالدليل لانها فاء الجزاء فلو كان الدليل معطوفا على الصحة في قوله فيطلب الصحة
لم يحتج الى هذه الفاء اذ يكفي الفاء الجزائية التي في قوله فيطلب على ما لا يخفى **قوله** فلا يطلب للدليل
اي فلا يليق ان يطلب الدليل كما يدل عليه قوله ولا بد ان يلاحظ ههنا مثل ما مرنا فوجه
ذلك اما على التقدير الاول اعني كون المطلوب بديها بالنسبة الى لطالب باعتقاده فهو المناظر من
حيث هو مناظر لا يليق ان يطلب للدليل على ما لا يترتب على الدليل بالنسبة اليه واما على التقدير الثاني
اعني كون المطلوب نظرا معلوما فكذلك مع انه على هذا لا يليق المطالبة فيه من المناظر من حيث هو
مناظر اصلا وعلى كل تقدير يجري فيه مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر **قوله** هو المركب في هذا التعريف على
مراي المنطقيين واما على رأي الاصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري كما
ذكره في الحاشية وفيه نظر لان المشهور ان الدليل عند الاصوليين لا يكون الامفردا كالعالم بالنسبة
الى وجود الصانع لكن التحقيق ان الدليل عندهم منقسم الى المفرد والمركب من المقدمات المتفرقة
والمقدمات المترتبة المعروضة للهيئة بخلاف الدليل عند المنطقيين فانه المقدمات المترتبة
الماخوذة مع الهيئة والتعريف المذكور وان امكن تطبيقه على لقول المشهور بان يراد من النظر فيه النظر
في احواله لكنه لا ينطبق على التحقيق كما لا يخفى ويمكن التوجيه بان المراد من النظر فيه النظر في نفسه
او في احواله بان يكون متعلقا باحدهما والنظر لا يتعلق بنفس الدليل المنطقي او باحواله بل بحريته
الذي هو ذات المقدمات المعروضة للهيئة وكذلك ان تقول المراد بالامكان الامكان الخاص بالنظر الى
ما وقع فيه صحيح النظري ما لا يكون التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري ولا عدمه ضروريا
له والدليل على المنطق لا شتماله على الهيئة يستلزم التوصل الى المطلوب الخبري فيكون التوصل اليه
ضروريا له **قوله** من قضيتين انما اختار قضيتين على قضيا مع انه قسم القياس الى البسيط
والمركب وذكر في تعريفه قضيا بمعنى ما فوق الواحد ليتناول القسمين اشارة الى ان التحقيق
ان الدليل في الحقيقة لا يتركب الا من قضيتين وتقسيم القياس الى البسيط والمركب انما هو بحسب الظاهر
ولذا قالوا ان القياس المركب في الحقيقة اقيسة هذا ملخص ما ذكره في الحاشية فليتامل **قوله**
اولي وجه الاولوية على ما اشار اليه في الحاشية ههنا ان التعريف المشهور بحسب الظاهر ينتقض طردا

بالمعرفة

بالمعرفة بالنسبة الى معرفاتها وبالمزومات بالنسبة الى لوازمها البينة وعكسا بالادلة الغير البينة
الانتاج وبالدليل الفاسد الصورة سواء كان على زعم الصحة او على قصد التغليب بخلاف التعريف
الاول ويمكن ان يجاب عن الانتقاض طردا بان المراد بكلمة ما هو المفهوم التصديقي والمراد بالعلم
هو التصديقي لكن كل واحد منهما خلاف الظاهر وفيه ان المقام قرينة واضحة على هذين التخصيصين
على ان النقض بالمزومات مندفع بوجهين آخرين احدهما ان المراد من لزوم النزوم بطريق النظر
ولا نظر فيها والثاني ان كلمة من تدل على العلية وهي ليست عللا للوازمها والحكم بان اعتبار
النظر والعلية خلاف الظاهر محل النظر وعن الانتقاض عكسا بان المراد باللزوم النزوم في الجملة
او المراد بلزوم العلم بشي اخر من العلم به لزوم العلم بشي اخر من العلم به فقط او مع انضمام امر اخر
وحي يندفع النقض بالادلة الغير البينة الانتاج والمراد باللزوم اعم من ان تكون بحسب نفس الامر
او بزعم المستدل ظاهرة وحي يندفع النقض بالدليل الفاسد الصورة الا ان كل ذلك تكلف وتعسف
على توجه التوجيه الثاني في دفع الانتقاض به بالادلة الغير البينة الانتاج انه يستلزم انتقاض
التعريف المشهور بطرد الصدق على جزئ الدليل كما لا يخفى وان جدير بان يرد ايضا على التعريف المشهور
ظاهرا انه يدخل فيه البداهيات مطلقا وكذا المقدمات التي يستلزم المطلوب بطريق الحدس والمقدمات
الضمنية لقضايا قياساتها معها وايضا يخرج عنه الادلة الغير البينة الانتاج والبينة الانتاج
الادلة البينة الانتاج ايضا اذ لا يستلزم شي منها العلم بالنتيجة بخلاف ان يكون النتيجة معلومة
بدليل اخر الا ان يحمل العلم بشي اخر على الالتفات اليه لكنه خلاف الظاهر **قوله** لم ان اولوية هذا
التعريف غلبت بما ذكره من النقوض اذ الميرد مثل هذه النقوض عليه دون المشهور وهو
بل يرد عليه ظاهرا انه يصدق على المركب من القضيتين المشتملتين على التصديق بقايدة ما
وعلى التصديق بمناسبة المبادي للمطلوب لتحصيل الكسب المودي الى جهوه تصور ي او
تصدق ولا يصدق على القياسات الشعورية اذ ليس تركيبها للتادي الى مجهول حقيقة ولا يردي
من ذلك على التعريف المشهور وما يرد على كلا التعريفين انهما لا يصدقان على ما بعد الدليل الاول
من الادلة المذكورة معا على مطلوب واحد والقول بان يستلزم العلم بالمطلوب بوجه اخر وهو
مجهول نظري بذلك الوجه واطلاق الدليل عليه على سبيل التشبيه غير ظاهر **قوله** ولا يمنع النقل
ان يحتمل ان يكون المراد بالمنع ههنا معناه الحقيقي وحي يكون المجازي في قوله الاجازة عبادا غير

المتضمنة

المجاز في النسبة اعني نسبة المنع الى النقل في المدعي فقولك هذا النقل ممنوع وهذا المدعي ممنوع
معناه ان دليله ممنوع وكذا يحتمل ان يراد من المنع نسبة معناه الحقيقي ومن المجاز المجاز في
النسبة ويجوز ان يكون المراد بالمنع استعمال لفظ المنع وانه يكون المجاز بمعنى المجاز في الطرق
اعني لفظ المنع فعني قولك هذا النقل ممنوع او هذا المدعي ممنوع انه مطلوب البيان مثلاً
والظاهر من كلام الشارح المحقق فيما بعد انه حمل عبارة المصنف على المعنى الاخير مع ان المعنى الاول اظهر
ولعل ذلك لان منع النقل باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لان اثبات النقل بالتصحيح ولا دليل فيه
حسب الظاهر غالباً ولان انطباق الدليل المذكور على المعنى الاول ظاهر المطلوب ولو حمل المنع على
استعمال لفظ المنع وجعل المجاز اعم من ان يكون في النسبة او في الطرق يشمل الوجهين لكان اولي
ثم الظاهر ان المراد من النقل معناه المصدر لا المنقول لان المنقول لا يتعلق به الموازنة والمنع
لا حقيقة ولا مجازاً الا باعتبار النقل بالمعنى المصدر كما حققه الشارح المحقق ههنا وقد سبق
في كلامه اشارة اليه في هذا جعل النقل بمعنى المنقول كما اختاره في الحاشية ليس على ما ينبغي
نعم قيد الحاشية على هذا التقدير ايضا لان نفس النقل قد يكون مقدمة الدليل فبمعنى حقيقة
من هذه الحاشية لا من حيث انه نقل وحكاية ويؤيده كلام شارح الادب المسعودي فارجع اليه
بالتامل الصادق **قوله** طلب الدليل الخ الظاهر ان المراد هو الطلب من المستدل وتحتمل ان
يراد الطلب مطلقاً سواء كان بنفسه او من المستدل على قياس مأمور والمراد من المقدمة اما المقد
المعينة كما يتبادر منها وهو المشهور فيما بينهم واما اعم من ان تكون معينة او غير معينة بناء على
ان المطالبة على مقدمة غير معينة من الدليل نافعة لاما نفع من اعتبارها في قانون المناظرة
وسيجي لهذا زيادة ايضا في هذا الظاهر ان يقول على المقدمة لان اضافتها الى ضمير الدليل يستلزم
تجريد هاعن الدليل المعبر في مفهومها وايضا يستلزم اعتبار التجريد في نسبة المنع الى الدليل
كما سيجي في عبارته وكذا ان تقول لو كان معنى المنع ما ذكره يلزم ان لا يمنع الدليل ومقدمته
الا مجازاً فتدبر **قوله** ظاهر العبارة الخ هذا اشارة الى انه يمكن توجيه العبارة بطريق
الاستخدام او ارجاع الضمير الى المدعي او الى الدليل المذكور سابقاً لكن خلاف الظاهر كما اشار اليه في
الحاشيتين ههنا ولا يخفى عليك انه يتم على التوجيه الاخر انه ليس بالمنع طلب الدليل على مقدمة
الدليل المطلوب من المدعي على عوايه بل طلب الدليل على مقدمة الدليل مطلقاً سواء كان مطلوب
من المدعي ولا فلا بد من ارتكاب طريق الاستخدام على هذا التقدير ايضا على ان الاستخدام غير
ظاهر

تخصه

ظاهر ههنا على ما هو المشهور في تفسيره وكان في قوله بطريق الاستخدام اشارة الى هذا
وايضاً لو جعل الحاشيتين حاشية واحدة لكان اولي واما قال يوهن لان ظاهر الحال صار في عن
ظاهر المقال **قوله** على ما قيل اشارة الى الاختلاف الواقع في بيان المراد ههنا كما اشار اليه في
الحاشية او الى ضعف القول كما سيجي **قوله** ما يتوقف عليه الخ فيه انه صادق على نفس الدليل مع
انه ليس بمقدمة قطعا ويمكن دفعه بان المراد بالتوقف عليه التوقف على صحته وانه لا يصدق التعريف
على نفس الدليل والا لزم توقف صحة الدليل على نفسها ولك ان تقول كلمة ما عبارة عن القضية والدليل
ليس بقضية وفيه ما فيه ولقال ان يقول ان كلمة ما ان كانت عبارة عن القضية يلزم ان لا يصدق
التعريف على شريط الادلة كاجاب الصغري وكلية الكبرى مع انها مقدمات بالمعنى المقصود ههنا
على ما يدل عليه كلام السيد السند في تصانيفه وان كانت عبارة عن مطلق الشيء يلزم ان يصدق
التعريف على نفس المستدل وعلمه وغير من العلل مع انها ليست مقدمات كما لا يخفى على المنصف لا يقال
المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف في تلك ليس كذلك لانا نقول لا يصدق التعريف على
اجز الدليل ضرورة ان توقف صحة الدليل عليها بواسطة نفس الدليل ثم يقال هذا التعريف يستدعي
ان تكون اثبات توقف صحة الدليل على ما يمنع واجبا على المانع حتى يكون منعه مسموعاً واثبات التوقف
في مثل اجاب الصغري وكلية الكبرى مشكل جداً فيلزم ان لا يتم المنع في كثير من المواضع التي لا شبهة
في انه يتم المنع بينها وايضا لا شك ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف نافع متوجه
ايضاً فلو كان المنع طلب لدليل على مقدمة الدليل بالمعنى المذكور لورد ذلك على حصر وظيفة السائل
بعد الاستدلال في المنع والنقض والمعارضة فالاولي ان يفرض المقدمة بما يستلزم صحة الدليل
سواء كانت موفوفة عليه ولا ويمكن ان يجاب عن الاول بان المانع من حيث انه مانع لا يجب عليه اثبات
شيء صلا بل يكفي مجرد الاحتمال سواء كان المعبر فيما يمنع هو التوقف او اللزوم على انه يجوز ان لا يكون
المنع مسموعاً الا فيما قالوا بالتوقف فيه كشرائط الادلة بناء على ثبوت التوقف التزاماً ولا شبهة وقوع المنع
المسموع في غير ذلك من النوازم الا باعتبار رجوعه الى منع شيء مما يتوقف عليه وعن الثاني بان
منع اللزوم الغير الموقوف عليه مجرد احتمال عقلي لا لدليل على وقوعه والحصل المذكور استقرائي فلا
يقول فيه ذلك الاحتمال وقد اجيب عنهما بان كلمة ما عبارة عن القضية والمراد بصحة الدليل
التصديق بصحته وبالتوقف الترتب فحاصل التعريف ان المقدمة قضية يترتب عليه التصديق بصحة
الدليل وانه يدخل فيه القضايا الماخوذة من النوازم مطلقاً وفيه كونه خلاف ما يتبادر

من التعريف جذاً يقتضي ان لا تكون نفس الشرايط المشهورة في الادلة مقدمة وفيه بعد لا يخفى
قوله ان لم يذكر الخ تلخيص الكلام في هذا المقام ان يقال المنقول من حيث هو منقول ان لم
 يكن دليلاً فظاهر انه لا يتوجه عليه المنع وان كان دليلاً فانما هو على سبيل الحكاية والناقل غير ملتزم
 لصحته فلا يتعلق به المواجهة ومنه يعلم ضعف ما ذكره من الدليل من وجوه تامل تعرف **قوله**
 بل هذا الوجه الترتيبي ان الدليل الاول انما يدل على ان المنقول من حيث هو منقول لا يتوجه اليه
 المواجهة النافعة والمنع المفيد المعتقد به حقيقة لا انه لا يتوجه اليه المواجهة والمنع الحقيقي
 اصلاً لجواز ان يولخذ على المحكي الصريح لكنه غير نافع في مقام المناظرة لانه لا يضر المحكي وهذا
 الدليل يدل على انه لا يتوجه الى المنقول المنع الحقيقي اصلاً والاولي ان يقول بل الدليل المنقول من
 حيث هو منقول ليس بدليل اصلاً حتى يمنع منعاً جارياً على مقتضى عرفهم واما انه ليس بدليل بالنسبة
 الى الناقل من حيث انه ناقل فلا يجدي نفعا اذا اعتبر في مفهوم المنع ان يكون متعلق بالمنع مقدّم
 الدليل بحسب نفس الامر بالنسبة الى الشخص فتأمل **قوله** والناقل ان التزم الخ الغرض من هذا
 الكلام وجه اعتبار قيد الحيشية في النقل وانما خبر بان قوله او اقام دليلاً مما لا طائل تحته واما
 قوله فيتوجه عليه ما يتوجه عليه فمعناه يتوجه على هذا الدليل المنقول الذي فيه شائبة نقل ما يتوجه
 على الدليل الخالص الذي ليس فيه شائبة نقل او يتوجه على هذا الناقل ما يتوجه على المستدل **قوله**
 وانما يدل الخ الظاهر ان يقول انما يتم كما لا يخفى والحاصل ان دليل المصداق ان حقيقة المنع هو
 المعنى المذكور فقط فهو ممنوع من وجهين وان حمل على ما هو اعم من ذلك فلا يتم التفریب من وجهين او
 بمنع من وجه ولا يتم التفریب من وجه ولنت تعلم ان هذا انما يتجه اذا كان المنع في قوله لا يمنع بمعنى استعمال
 لفظ المنع او نسبة معناه الحقيقي واما اذا كان بمعناه الحقيقي كما هو المتبادر فلا لكن قد عرفت ما فيه
 وبوجه على كل تقدير ان ما ذكره انما يدل على ان النقل والمدعي لا يمنع حقيقة واما على انها يمنع
 مجازاً فلا ولو سلم فلا يدل على حصر المنع في المجاز لجواز الكناية ويمكن الجواب عن الاول بان المقصود
 بالبيان هو الجزء السلبي من المدعي لا الجزء الثبوتي لكونه بيناً غنياً من البيان وبان في الدليل مقدّم
 مطبوع لظهورها وهي ان المنع معان مجازية مناسبة للنقل والمدعي كطلب الصحة وطلب الدليل
 وعن الثاني بان الحصر اضافي او المجاز مجاز فيما يعبر الكناية والمجاز **قوله** وايضا لا يدل الخ
 الظاهر ان عرضه اعتراض آخر لكن لا ورود له اذ لا حاجة في كلام المصداق تعيين معنى المجاز وايضا
 قوله والظاهر من عبارة انه ممنوع لجواز ان يكون منع النقل بمعنى طلب تصحيحه ومنع المدعي
 بمعنى طلب الدليل عليه والمراد بالطلب الذي جعله معنى مشتركاً بين المعنيين طلب البيان لا مطلق
 الطلب

الطلب ضرورة ان النقل والمدعي مطلوب البيان لا مطلوب ففي قوله بمعنى طلب تصحيحه
 وقوله بمعنى طلب الدليل عليه مسامحة لا تخفى **قوله** احدهما اعم الخ هو السؤال والادخل
 في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة او الابطال ولا شك ان هذا المعنى مختص في الامور
 الثلاثة ولا يتعلق بالنقل والمدعي حقيقة فالاستعمال لفظ المنع فيهما باعتبار هذا المعنى ايضاً
 لا يكون الا بطريق المجاز هذا هو التقرير المناسب لما اختاره في تقرير كلام المصداق والكلام فيه
 كالكلام في ذلك واما قوله فان حمل المنع الخ فيدل على انه حمل المنع في كلام المصداق على معناه الحقيقي
 واعتبر المجاز في النسبة ففي كلامه نوع اضطراب على ان فيه ما عرفت سابقاً تامل **قوله**
 فالتمحيص الخ يقال وجه التخصيص ان كل واحد من نقض النقل والمدعي ومعارضة المجاز
 قليل نادر بخلاف منعهما مجازاً فانه كثير شائع فلذا تعرض له دون اخويه **قوله** اذا عرفت
 الخ اشارة الى ان كلمة الفاقي قوله فاذا اشتغلت فصيحته وفيه ان الظاهر انها عاطفة على قوله
 فالدليل لافادة الترتيب بين المنوع الثلاثة وطلب الدليل فلا يحتاج الى تقدير وعلى تقدير كونها
 فصيحة لا وجه لتخصيص شرط المحذوف بمنع المدعي بل الاول ان يقدر اذ عرفت ان النقل والمدعي
 لا يمنعان الا مجازاً واذا عرفت معنى المنع او اذ عرفت ان كنت ناقل فتطلب الصحة وان كنت
 مدعياً تطلب الدليل واذا عرفت جميع ذلك فاعرف **قوله** منع الخ لا تخفى ان ورود المنع
 انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل نظراً غير معلوم اذ لو كانت المقدمات باسرها
 بديهية او نظرية معلومة فلا يليق منعه وطلب دليل عليها على قياس ما مر وانما ترك التقييد
 ههنا اما اعتماداً على المقايضة الى ما سبق او اختياراً للاهمل بكلمة اذا بخلاف ما سبق تنبيهها على
 جواز الوجهين وكذا الكلام في قوله او نقض او عورض **قوله** بزعم المانع الخ فيه انه لا حاجة اليه
 لان لام الغرض في قوله لتقوية المنع مغن عنه بل هو مفسد للتعريف لانه لا يصدق على سند
 اصلاً ضرورة ان غرض المانع من ذكر السند تقوية المنع بحسب نفس الامر لا يزعم المانع الا ان
 غرضه قد يطابق الواقع وقد لا يطابقه على قياس ساير الاغراض فلو قيل ما يقوي المنع بزعم المانع لم ير عليه
 شي ولكن ان تجعل الامر لام العاقبة ليرجع الى هذه الصيغة العبارة لا لام الغرض لكنه خلاف الظاهر وكان
 لذلك قال على ما قيل مع ان قايله المحقق الشريف قدس سره كما صرح به في الحاشية **قوله** منع بعض الخ
 في ذلك هذا المنع بالمعنى الاعمالى مرد بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل التفصيل لا بمعنى الاخص لانه
 نفس المعنى وعلى هذا يصدق التعريف على الغصب الا ان يقيّد المنع بكونه موجهاً والغصب غير موجّه عند
 المحققين او يحمل المنع على المطالبة مجازاً اذ الغصب استدلالاً لمطالبة لكن لا يلائم قوله لا يمنع الدليل

دون الظن

كما لا يخفى **قوله** فهو نقض اجمالي وذلك لان النقض اجمالي في التحقيق دعوى فساد الدليل مع شاهد يدل على ذلك مطلقا والشاهد هو ما يدل على فساد الدليل كما صرح به في الحاشية وهو اعرض ان يكون تخلف المدعي عن الدليل او غير ذلك واما ما يدل عليه ظاهر كلام المصنف فاما بعد من انه لا بد في النقض الاجمالي من شاهد خاص هو التخلف لمعرض على ما ينبغي فان دعت المناقشة التي ذكرها في الحاشية الاخرى لكونها مبنية على تخصيص الشاهد في النقض الاجمالي بالتخلف نعم يتجه ان منع الدليل هنا اعم من ان يكون بطريق المطالبة والابطال والنقض اجمالي لا يكون الا بطلا وجوابه ان المراد من الشاهد هو الشاهد من حيث انه شاهد او الشاهد ما يدل على فساد الدليل من حيث هو كذلك ليمتاز عن السند مطلقا وعلى التقديرين يختص منع الدليل بمقارنة الشاهد بصورة الابطال لان المطالبة لا يقارن الشاهد بهذا المعنى بل انما يقارن السند من حيث انه سند فثبت ان منع الدليل اذ كان مقارنا بشاهد لا يكون الانقضا اجماليا **قوله** فعلى ما ذكره ان فسمه ان المنع في قولهم منع بعض مقدمات الدليل بالمعنى الاعم كما عرفت ولا يلزم من تعلق المنع بالمعنى الاعم مقدمة الدليل تعلق المنع بالمعنى الخاص بها بل الظاهر لما اعتبر مقدمة الدليل في مفهوم المنع بهذا المعنى كان تعلقه بكل واحد من الدليل ومقدمته مبنيا على تجريده عنه ولا شك ان تجريده على تقدير تعلقه بالدليل اقل فهو اظهر ومنه يعلم ضعف قوله ويؤيده ما ذكره سابقا فامل **قوله** بالكم كيف يجوزون الى اخره يعني نالا نسلم ان منع الدليل اذ لم يكن مقارنا بشاهد كان مكافئا غير مسموع اصلا لانكم يجوزون منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد ولا تعدونه مكافئة اذا كان بطريق المطالبة سواء كان مع الدليل او عاريا عنه ايضا فلم يجوزوا ان لا يكون منع الدليل ايضا بلا شاهد مكافئة غير مسموعة اذا كان بطريق المطالبة لان منع الدليل ههنا اعم من ان يكون بطريق المطالبة او لا بطل على ما يقتضيه سياق كلامهم على انه لو عمل منع الدليل في كلامهم على ابطال الدليل لم يتم التقدير لانه لا يلزم من ابطال كون المناقضة ابطال الدليل كونها منع بعض مقدمات الدليل وكلها على سبيل التعيين وهو المطلوب جواز ان يكون المناقضة منع الدليل بمعنى المطالبة عليه فظهر ضعف ما يقال من ان منع مقدمة الدليل الذي هو المناقضة بمعنى طلب الدليل عليها ومن البين ان الطالب لا يحتاج الى شاهد ومنع الدليل الذي هو النقض بمعنى ابطاله ولا شك ان ابطال الشيء دعوى لا بد له من بينة تدل عليه وهي الشاهد فظهر الفرق بينهما انتهى كلامي على ان عبارة الشارح المحقق لا تدل على تقي الفرق بل على خفيته حيث قال امل حتى يظهر لك الفرق فليتأمل واما ما يقال نعم يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته بدهيا اوليا فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون منع الدليل بلا شاهد على

بطلان

على اطلاقه مكافئة والقول بان بدهية العقل داخله في الشاهد تعسف يستلزم ان لا يكون المنع المتوجه بدهية منع مجر دوان لا يكون الشاهد منحصرا في تخلف الحكم عن الدليل واستلزامه فساد اخر مع ان الظاهر من تحقيقا هذه الاخصار فيها ففقه نظر لان الشاهد عندهم ما يدل على فساد الدليل كما سبق ولا شك ان بدهية فساد الدليل مما يدل على فساد بلا تعسف والسند عندهم ما يذكرون لتقوية المنع فلا يكون البدهية سندا الا اذا ذكرنا ولا يخفى ان بدهية فساد الدليل راجعة الى استلزامه خلافا لما يحكم عليه به بدهية العقل على ان الحصر المذكور استقر في لا بد في نقضه من تحقق مادة النقض وتحقق الملاحة المفروضة غير معلوم فلا اشكال **قوله** ربما تجد نفسك + فيه ان الناظر في مقدمات الدليل قد يكون مترودا في مجموعها من حيث هو مجموع من غير تردد في واحدة منها على التعيين على قياس الحكم بالفساد فالنقش غير حاصر ويمكن دفعه بان الحصر استقر في وتحقق الصور المذكورة غير معلوم ولو سلم فلا شك في قدر وقوعها والمراد من النظر في مقدمات الدليل هو النظر الكثير الوقوع على انه لا تقسيم ههنا بل المقصود ايراد بعض الصور الذي شاع وقوعه في مقام المناظرة كما تشير اليه كلمة زكاهم ترك اداة الحصر وايضا يتجه ان لا تقابل بين القسم الاول وشي من القسمين الاخيرين كما اشار اليه في الحاشية ههنا وان كان بين الاخيرين تقابل كما اشار اليه في الحاشية الاخرى ويمكن توجيه ذلك بان قيد الوحدة معتبر في المقسم والصورتان اللتان تجمع فيهما القسم الاول مع الثاني والثالث من قبيل اجتماع الاقسام او التقسيم اعتباري وقيد الجبسية معتبر في الاقسام وتجه بحسن التقابل بينهما لكن ياتي عنهما تقييد القسم الثالث بما يغير القسم الثالث ليلا يجتمع مع القسم الثاني وما ذكره في بيان حكم القسم الثالث من انه اما ناقضا نقضا اجماليا او تفصيليا على ما في بعض النسخ لان النقض التفصيلي فيه انما هو باعتبار اجتماعه مع القسم الاول واما ما اشار اليه في الحاشية الاولى في توجيه ذلك من انه يحل الكلام على المنفصلة المانعة المخلو ويعتبر قيد فقط في القسمين الاولين حتى يكون الصورتان المذكورتان واسطيتين بينهما تركها احالة الى المقايسة ففقه نظرا ما اولاه لانه لا انفصال في ظاهر الكلام فلا حاجة الى اعتباره واما ثانيا فلان ترك بعض الاقسام في التقسيم احالة الى المقايسة مما لا يجوز في المشهور اللهم الا ان يقال المقصود ان الكلام اما محمول على المنفصلة المانعة المخلو او على انه لا انفصال ولا تقسيم لكن ذكر بعض الصور قيد فقط وترك بعضها احالة الى المقايسة نعم في التفسير عن الصور الثلاث بالاقسام تسامح لا يحفي واما ثالثا

المق

المق

فلانه لا حاجة الي اعتبار قيد فقط في القسم الثاني بل يكفي اعتباره في القسم الاول على ان المتبادر من قيد فقط
في القسم الثاني سلب الاول والثالث معا كما ان في القسم الاول بمعنى سلب الثاني والثالث وجه لا يصح في القسم
الثاني النقض الاجمالي مع انه جعله من احكامه فالاولي عدم اعتبار قيد فقط في الثاني كالثالث **قوله** طالب
لعل هذا مبني على اخفاء حاله من الحكم بالفساد اختيار الطريق الاسلم فما اشار اليه في الحاشية من ان الحكم لا يلزم
طلب الدليل محل التامل على ان ذلك مبني على اعتبار قيد فقط في القسم الثاني من الاقسام المذكورة انفا وقد عرفت
ما فيه **اذا** الحكم بفساد الجز **الاولي** ان يقول اذ فساد الجز يستلزم فساد الكل ويمكن توجيه
العبارة بان المراد من الجز من حيث هو جز ولا شك ان الحكم بفساد الجز مع العلم بالجزئية يستلزم
الحكم بفساد الكل كما اشار اليه في الحاشية وفيه ان الاستلزام ممنوع بعد كما لا يخفى وكان **قوله** تدبر
في الحاشية اشارة الى هذا **قوله** في تحتل الي اخره الظاهر ان الاعتراض على المحصر بطريق النقض والاستدلال
في يكون الجواب بان الصورة المذكورة غصبة غير موجهة والمقسم كلام الخصم على قانون التوجيه في دليل
المعلل منعاً فرده بان لو لم يردل على ان يكون النقض والمعارضة غصبا ايضا ليس على ما ينبغي الا ان يقال قرر
الاعتراض على المحصر بطريق المنع فيكون الجواب استدلالاً قطعاً او قرره بطريق النقض لكن محل الجواب المذكور
على معارضة كما هو ظاهر عبارته فرده بطريق النقض الاجمالي ولو قرر الجواب بطريق المنع جاز تقرير الرد
استدلالاً ايضا بالعناية الا انه يتجه على التقديرين ما يقال الغصبة غير جائرة الا عند الضرورة وفي النقض
والمعارضة ضرورة لان السائل ربما لا يعلم خلل دليل المعلل على سبيل التعيين فيضطر الى النقض
والمعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة في عتيادها لا مكان المنع مع السند المأخوذ من الحكم
بفساد المقدمة المعينة وفيه ان هذا مما يتم فيما اذا لم يعلم الناقض والمعارض خلل دليل المعلل على سبيل التعيين
واما في غير هذه الصورة كما اذا اجتمع المنع مع النقض والمعارضة فلا يتم **الهم** الا ان يعتد
اطراد الباب فتدبر ومما يرد على المحصر المذكور الدخول في الدليل بان بعض مقدماته مستدرك او يجب اخذ
مقدمة اخرى فيه وهذا الدليل لا يستلزم المدعي والجواب عنه بان كل ذلك مناقضة متعلقة بالدعوى
الضمنية في الدليل مردود بان كون تلك الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل محل التامل سيما الاخير كما اشار اليه
في الحاشية وفيه ايضا نظران الظاهر ان الاعتراض استدلالاً والجواب منع فما ذكره في رد الجواب كلام على السند
بطريق المنع **الهم** الا ان يقر الاعتراض منعا والجواب استدلالاً لكن يكون في مقدماته باسرها ممنوع على
ان قوله سيما الاخير محل التامل ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض بان الدخول في الاستلزام مناقضة لان الاستلزام
مما يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً والدخول في الاخير ان مرجعاً الى الدخول في الاستلزام اما الثلاثة فظاهر
واما

واما الاول فلان الاستلزام المعبر في الدليل استلزام السبب للمسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب
وغير السبب لا يكون سبباً وايضا يمكن الجواب بان كل واحد منهما منع مجازي لدعوى ضمنية لا مدخل لها في
صحة الدليل وان كانت مقارنته له في خارجة عن المقسم كما لا يخفى على ان تلك الدعوى لو لم تكن مما يتوقف
عليه صحة الدليل لكان الدخول فيها خارجاً عن المقسم ولو كانت مما يتوقف عليه صحة الدليل لكان الدخول فيها
مناقضة وكذا ان تحمل الجواب لذي ذكره على هذا التوجيه وجه لا يتجه ما ذكره في رد اصل **قوله**
مساوي بالمنع المشهور السند المنع انما يعتبر بالقياس الى نقض المقدمة المنوعة بالمعنى المشهور في النسبة بين
القضايا وكذا العموم والخصوص كما اشار اليه في الحاشية ومنه يقال ان المساواة وسائر النسب بين السند
والمنع يعتبر بالقياس الى خفا المقدمة المنقوعة الذي بنا المنع عليه سواء كان مع نقض المقدمة المنوعة او لا
وفيه ان الظاهر ان السند من قبيل التصديقات وخفا المقدمة المنقوعة من قبيل التصورات والنسبة بينهما ليست
على ما ينبغي **الهم** الا ان يرفع بالابطال الى اخره هذا مبني على ما اشتهر فيما بينهم من ان منع السند ليس بموجه اصل
وابطاله موجه اذا كان مساوياً لا غير كما اشار اليه في الحاشية وقد يقال يرد عليهم انه ينبغي ان يكون منع السند
المساوي ايضا موجهاً فيما اذا قام المعلل دليلاً على المقدمة المنوعة لان السند مساوي يكون معارضة لذلك
الدليل فيكون دفعه بالمنع او الابطال من حيث انه معارض له فافعالهما ان ابطال السند المساوي نافع من حيث
انه مساو للمنع وبطلانه دليل على ثبوت المقدمة المنوعة لان حيث انه مستند وفيه نظر لان السند المساوي انما
اعتبره السائل من حيث هو موقوف بالمنع وما كونه مساوياً له او معارضاً للدليل ذكره المعلل فامرنا ان نعثره
فاعتبار المعلل لغو لا طائل تحته الا اذا امتست اليه الحاجة ولا شك في ان ابطال السند المساوي لا يثبت المقدمة
المنقوعة يحتاج الى اعتبار ذلك ليتحقق اثباتها الذي يجب على المعلل بخلاف ما اذا قام المعلل دليلاً على المقدمة المنقوعة
فانه لا حاجة له الى اعتبار كون ذلك السند معارضاً لذلك الدليل بل من فضول الكلام نعم اذا اعتبر السائل
تلك الحاشية وجعل السند المذكور معارضاً لذلك الدليل وجب على المعلل دفعه بالمنع او الابطال كما هو حكم المعارضة
قوله على سبيل المنع الى اخره المراد بالمنع المجازي اعني المطالبة مطلقاً كما يدل عليه تقابل النفي بالدليل او التثنية
وحصر الكلام على السند فيهما فكذلك المنع المضاف في قوله منع المنع ومنع ما يوبده فلا يتجه ما ذكره في الحاشية ههنا
كما لا يخفى **قوله** التي يجب على المعلل عند منع المانع **الهم** يعني ان اثبات المقدمة المنوعة واجب على المعلل في مقابلة
المنع حتى يتم تعليل لا مطلقاً فيسكت وينتقل من ذلك التعليل الى بحث اخر لغرض من الاغراض ولعل من هذا القبيل
الدخول في السند بان لا يصلح للسندية لانه لا يقوي المنع والدخول فيه بانه في حذاته غير مستقيم وكذا الدخول
فيما يذكر لتوضيح السند كما وقع في كتب بعض المحققين وحاصله تسليم المنع واطهاره فساد ما ذكره معه دفعاً
لنقدهم صحتهم فما اشار اليه في الحاشية من ان تلك المقدمة المشهورة عند رباب المناظرة يقتضي ان يكون كل واحد

ان مساواة

خفا المقدمة
الى القضية على
ما لا يخفى

سندية

من هذه الالتماسات الواقعة في كتب بعض المحققين من قبيل ترك الواجب محل النظر فانظر **قوله** متروكا
بالكلية اي يمكن توجيه الترك بان فيه اشارة الى بعد القسم المتروك عن القبول جدا مع ان حكمه يعلم بما
ذكره بادي تامل **قوله** وانت خبير **قوله** هذا اعتراض على ما سبق انفا من ان الكلام على السند على سبيل النفي
بالدليل والتنبيه انما يفيد اذا كان السند مساويا بحيث يلزم الاحتج وتخصيصه ان قوله بحيث يلزم من دفعه
دفع المنع ان كان اشارة الى ما ذكره من دليل كون الكلام على المساوي على سبيل النفي مفيدا فهو ممنوع لان المساواة
اعم من لزوم وان كان تقييد للسند المساوي يلزم ان لا يكون دفع السند المساوي على اطلاقه مفيدا وهو خلاف
ما يهم ويمكن الجواب عنه باختصار كل واحد من الشقين اما الاول فبان يقال هذا الدليل مبني على ما هو
التحقيق من ان الدوام لا ينطك عن الدوام على ان مجرد الدوام يكفي في اثبات المراد اذ لنا ان نقول دفع المساويين
لا ينفك عن دفع الاخر فدفع السند المساوي يدل على دفع المنع مطلقا فيكون مفيدا فيثبت المدعي بادي تعبير
للدليل ولما ما يقال من انه يجوز تحريك الدليل بحيث يندفع الاشكال بان يقال المعنى ان دفع احد المساويين
يشترط كونهما متساويين يستلزم دفع المساوي الاخر فبانه على تقدير تمامه انما يدل على ان يكون دفع السند
المساوي للمنع بشرط كونه مساويا له مفيدا والظاهر ان دفع السند المساوي للمنع مفيدا مطلقا واما الثاني
فلانا لا نسلم ان دفع السند المساوي مطلقا مفيد عندهم ويؤيده انه وقع في كلام السارح للاداب
المسعودي ان ابطال السند انما يفيد اذا كان لازما للمنع فليتأمل ويمكن الجواب بان السند المساوي في عرفهم
ما يكون بينه وبين المنع تلازم وجه ينطبق الدليل على المدعي بالاختلاف سيما اشارة الى في الحاشية لكن يرد عليه انه
يلزم على هذا ان يكون السند الذي لا ينفك هو عن المنع ولا المنع عنه بل لا لزوم بينهما واسطة بين اقسام
السند وهي المساوي والاعم والاخص مع انهم حصروه فيها كما اشار اليه في الحاشية الاخرى وفيه انه ان اراد
حصر السند المطلق في الاقسام المذكورة فهو ممنوع لجواز ان يكون السند مبينا للواقع وان اراد حصر السند الصحيح
فيها فالسند الاعم خارج عنه فلا يجوز عده من الاقسام فالاولي ان يعتبر السند الصحيح ويحذف الاعم من البين
على ان الحصر استقراره وتحقق الواسطة المذكورة غير معلوم واعلم ان ههنا واسطة اخرى لان الاعم
والاخص ان اعتبر لزوم بينهما من احد الجانبين فقط على ما يقتضيه اعتبار المساوي فالسند الذي لا يكون بينه
وبين المنع لزوم اصلا لكن لا ينفك احدهما عن الاخر واسطة بين الاقسام المذكورة وان بقيا على ما هو المشهور
في تفسيرهما فالسند الذي يكون بينه وبين المنع لزوم من احد الجانبين فقط لكن لا ينفك بينهما عن الاخر
واسطة بينهما وايضا لا يخفى ان دفع كل واحد من الواسطة الاولى والثالثة مفيد بخلاصة الدليل الدال على
كون دفع السند المساوي مفيدا على ما عرفت فلا يصح حصر دفع السند في المساوي بالمعنى المذكور **قوله**
فان قيل السند على ما نقلتموه انما الظاهر انه معارضة لقوله لا تدفع السند الا اذا كان مساويا باعتبار
دليله

دليله المطوي ويجوز ان يكون نقضا اجماليا للدليل المذكور لبيان ان دفع السند
المساوي مفيد ويجوز ان يكون منعا للدليل المذكور بنا على توهم كونه دليلا على حصر دفع السند
في المساوي وهذا هو الملازم للجواب **قوله** كونه لا يخفى وعلى كل تقدير يمكن دفعه بان
المراد حصر دفع السند في المساوي حصر دفع السند الصحيح فيه والسند الاعم غير صحيح والمراد الحصر
الاضافي بنا على عدم الالتفات الى السند الاعم وبهذا يندفع ما يمكن ان يورد على الحصر المذكور
من ان لا يجوز ان يكون السند اخص من وجه من نقيض المقدمة المنوعة وخفاها عموما وخصوصا من
او اعم مطلقا من خفاها بنا على ان بين نقيض المقدمة المنوعة وخفاها عموما وخصوصا من
وجه ولا شك ان دفع ذلك السند ايضا يدل على ثبوت المقدمة المنوعة كدفع المساوي
لنقيض المقدمة المنوعة والاعم منه مطلقا **قوله** على تقدير جواز التحاليل الظاهر ان الضمير راجع
الى السند الاعم فيه اشارة الى منع جواز كون السند اعم بنا على ضعف التفسير المذكور كما اشار اليه
فيما سبق لكن هذا المنع ضعيف جدا لان السند قد فسر في الاداب المسعودي بما كان المنع مبينا
عليه فلا يخفى ان هذا المعنى ايضا شامل للاعم على انه لا يدفع الاعتراض عن القابل بالتفسير
السابق وهو السيد السند قد مر بل لا يكون موجها اصلا اذا قرر الاعتراض بطريق المنع
قوله لكان جامعا لهما هذا الكلام مبني على ما سبق تحقيقه من ان النسب المعتبرة
في السند والمنع انما هي بالقياس الى نقيض المقدمة المنوعة في الحقيقة كما اشار اليه في
الحاشية ههنا وذلك لان النسبة المعتبرة في السند لو كانت بالقياس الى خفا المقدمة المنوعة
لا يلزم ان يكون السند الاعم مجامعا للمقدمة المنوعة ضرورة ان تحقيق معنى العموم على هذا
انما يقتضي كونه مجامعا لوضوح المقدمة المنوعة وهو لا يستلزم صدق المقدمة المنوعة
كما في غلاة الحسن **قوله** على تقدير كون السند مجامعا لوضوح المقدمة المنوعة ايضا يتم الجواب
ان المطالبة على التقدير ايضا بالمعلل او بيطل بسببه وضوح مقدمته فلا يثبت دعواه
قوله فاذا ان ابطاله يضر بالمعلل قد يتوهم ان الاول ان يقول المعلل فاذا ان ابطاله لا يمكن
لانه يلزم ارتفاع النقيضين وهذا ليس بشي لان ابطال الشئ اقامة الدليل على بطلانه وحيث
لا يستلزم البطلان في الواقع لجواز ان يكون الدليل فاسدا قباطال السند الاعم لا يستلزم ارتفاع
النقيضين ولو سلم فالبحث في فن المناظرة عبارة عن الالتماسات من حيث انها نافعة او مضرة
لامن حيث انها ممكنة او ممتنعة كما لا يخفى على انه يجوز ان يكون قوله على تقدير

جوانزه اشارة الى منع الامر **كان** بان يكون الضمير راجعا الى دفع السند الاعم وايضا يجوز
ان يكون قوله ان سلم في الحاشية الاثنية اشارة الى هذا وما قيل في دفع ذلك من انه
لا يلزم ارتفاع النقيضين لجوانزه ان يكون السند اعم مطلقا من نقيض المقدمة للمجموعة
واعم من وجه من عينها فليس شي ايضا لانه على هذا لا يكون الابطال مضرا ايضا كما ذكره
في الحاشية الاثنية والمناقشة المذكورة الزامية مبنية على كون الابطال مضرا **قوله**
قوله فقيه ما فيه اشارة الى ما ذكره في الحاشية من ان ذلك لو سلم على تقدير كون السند
اعم مطلقا من نقيض المقدمة اللهم ومن عينها معا فهو مسلم على تقدير كونه اعم مطلقا
من نقيض المقدمة اللهم ومن وجه من عينها وايضا لا يدفع ذلك الجواب النقيض بالسند
الذي هو اخص من وجه من نقيض المقدمة اللهم مساويا لخفاها او اعم مطلقا من خفاها
على ما سبق اليه الاشارة فهو غير حاسم لمادة الاشكال وانت تعلم ان قوله ان سلم
يدل على ان ما اوردته منع للجواب المذكور **قوله** لي تقدير جوانزه في تقرير الجواب يدل
على ان الجواب ايضا منع فيلزم مقابلة المنع بالمنع وما يقال من ان ما ذكره انما يتجه اذا
فسر السند الاعم من المنع بما كان اعم من نقيض المقدمة الممنوعة واما اذا فسر بما كان
اعم من خفاها فلان الاعم من خفاها لا بد ان يتجامع وضوحها من غير مزيل الخفاء وهو
لا يقبل التعدد حتى يكون السند اعم منه من وجه فلا بد ان يكون الاعم مطلقا من خفاء
المقدمة اللهم اعم مطلقا من وضوحها ايضا منظور فيه لان كون وضوح المقدمة اللهم
من غير مزيل الخفاء مما لا يقبل التعدد ممنوع والسند واضح لا يحتاج الى مزيل الخفاء على ان تقييد
الوضوح بكونه من غير مزيل الخفاء غير ظاهر **قوله** وههنا سوال مشهور يقال هذا السوال
انما يرد اذا حمل التخلف على تخلف الحكم كما هو المتبادر واما اذا حمل على ما هو اعم من تخلف الحكم
عن الدليل وتخلف اللازم عن الملزوم فلا يرد له لانه اذا استلزم الدليل فساد الكان لازمه
متخلفا عنه قطعاً ضرورة ان ذلك لفساد اللازم غير متحقق في الواقع ولا يخفى عليك انه على تقدير
حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل انما يرد السوال المذكور اذ اريد من الحكم الحكم الذي في الدعوى كما هو
المتبادر واما اذا اريد الحكم اللازم للدليل سواء كان **حكم** الدعوى او غيره من اللوازم فلا يرد ولذا ايضا
قوله اما التخلف الحكم المذكور عنه هذا متعلق بالقول لا بالمقول اي يكون منشأ
هذا القول احد الامرين المذكورين سواء احتجيم الي بيانه او لا لئلا يرد انه يجوز ان
يكون عدم صحة الدليل بدعيها اوليا لا يحتاج الى بيان اصلا لان براهنة عدم صحة الدليل

في قوة استلزامه بخلاف ما يحكم به بديهته العقل على ان مجرد الاحتمال العقلي غير
خارج في التعريفات وما في ضمنها من التقسيمات كما وقعت الاشارة اليه سابقا **قوله** وايضا المعارضة
في الدليل الخ المتبادر من المعارضة بحسب العرف ان يكون متعلقها الدليل اقام المعلن على ما ادعاه
الترجي ان يوصف الدليلان بالتعارض دون المدلولين على ان المراد بالمعارضة ههنا هو المقابلة على
سبيل الممانعة على ما فسرناه به بعض المحققين لاما هو المشهور من اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم
الدليل اذ لا يربط بها في قوله بدليل الخلاف ولا شك ان المقابلة على سبيل الممانعة بدليل الخلاف متعلقة
بالدليل لا بالمدلول **قوله** لو بني الكلام على ما هو المشهور في تفسير المعارضة وجعل قوله عورض
بمعني دفع ورد على سبيل المجاز ليصح تعلقه بالمدلول ايضا كما لا يخفى **قوله** او نقيض هذا مبني على
المعتبر في المعارضة ان يكون دليل المعارض دالا على نقيض ما يدل عليه دليل المعلن كما يستفاد من كلام
السيد السند في هذا المقام ويرد عليه كما اشار اليه في الحاشية انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على الاخص
من نقيض ما يدل عليه دليل المعلن وما يساويه معارضه دليل المعلن كما لا بد من ذلك على حدوث العالم
من المتكلمين بالنسبة الى دليل الدال على قدمه من الحكم كما فينبطل حصر كلام السائل في مقابلة
دليل المعلن في المنع والنقص والمعارضه ويحتمل ان يجاب عنه بان الدليل الدال على اخص من نقيض
مدعي المعلن ومساويه دال على نقيضه قطعاً ضرورة استلزام الاخص للاعم واحداً للمساويين
للاخر فيجوز ان يكون ذلك الدليل معارضاً لدليل المعلن من حيث انه يدل على نقيض مدلوله مع قطع
النظر عن هذه الخشية لانها المقابلة على سبيل الممانعة ولا تمنع الا باعتبار التناقض بل هو
مع قطع النظر عنها ليس بقادح في مدعي المعلن والمفقود حصر **قوله** كلام القادح فيه في المجموع
الثلاثة على ما لا يخفى واعلم ان الفاضل الشارح للاداب المسعودي فسر الخلاف المعتبر في تعريف
دليل المعارضة بمطلق المتاني ويؤيده العبارة المشهورة في تعريف المعارضة من ان دليل **حكم**
وان دل على ما ادعيتم لكن عندنا ما يتيقنه فقوله في الحاشية هذا كلامهم الخ ليس على ما ينبغي **قوله**
عين دليل المعلن المراد اتحاد الدليلين مادة وصورة لكن لا من جميع الوجوه كما هو المتبادر والالام
يتصور التعارض بينهما كما اشار اليه في الحاشية بل باعتبار خصوصية لصوفاً وبعض المادة وهو الكبري
في الاقيسة الاقرانية والمجز المتكرر بعينه نقياً او اثباتاً كما في الاقيسة الاستثنائية كذا يقال وعلى
هذا القياس **قوله** كلام في الاستقراء والتمثيل فتأمل جداً **قوله** كما في المغالطات العامة وهي

التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء حتى النقيضين مثل ان يقال الشيء الذي يكون وجوده
وعدمه مستلزم من المطلوب اما ان يكون موجودا او معدوما واما **كان** يلزم ثبوت المطلوب
لا امتناع تخلف اللازم عن الملزوم او يقال الشيء الذي يكون عدمه محالا او وجود مستلزم ما للمطلوب
اما ان يكون موجودا او معدوما لا جاز ان يكون معدوما ولا يلزم المحال فيكون موجودا فيلزم
ثبوت المطلوب الى غير ذلك **وقوله** ان يختار كونه معدوما ويمنع الملازمة مستندا بانها تتم
اذا كان عدم ذلك الشيء بانتفاذه مع بقاء تلك الصفة المفروضة في نفس الامر وهو م
بحوازه ان يكون عدمه بانتفاذه وتلك الصفة معا وبانتفاء تلك الصفة فقط كما في **شرح**
القسطاس **قوله** ولما كان السبيل الى ان الفأ في قوله وفي الصورتين فصحة وفيه ان الظاهر
انها عاطفة على قوله منع لافادة الترتيب بين المعدل وبين النقض ولتعارضه من المسائل على قياس
ما عرفت في قوله فاذا اشتغلت فلا حاجة الى تقدير اصلا وانت تعلم ان صيرورة المعدل ما تعار في
صورة النقض والعارضة انما تصح اذا لم تكن صحتها ظاهرة عنده فالكلام اما محمول على الاهمال او على
التقييد في التقدير على قياس ما سبق **قوله** فامر غير معتد به اما عقلا قلما اشار اليه في
الحاشية من الدليل الثاني للمعدل بحوزة ان يكون اقوي من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون سلب
جواز المعارضة على المعارضة مطلقا على ما ينبغي لجواز كونها معتدة في الجملة وهذا القدر كاف
في حمل المنع في **كلام** المصير على المعنى الاعم واما نقلا فلما اشار اليه في الحاشية الاخرى من ان
المعارضة على المعارضة واقعة في كلام المحققين فيكون جازية عندهم **قوله** لو افق الوضع الطبع
المستباد من الطبع في هذه العبارة بحسب العرف المتقدم بالطبع وبالبيتين ان النقض ليس مقدما بالطبع
على المناقضة فلعل المراد بالطبع ههنا الترتيب الذي يقتضيه طبع البحث بناء على ان الدليل موصل
قريب الى المطلوب ومقدماته موصلات بعيدة اليه والدخل في الموصل القريب اقرب في نظر اهل
المنظرة الى ما هو المقصود اعني رد ما يدعي الخصم وفيه نظر اما فلانا لانسلم ان طبع البحث يقتضي
تقديم النقض بل الظاهر انه يقتضي تقديم المناقضة لما تقرر في المناظرة من ان المعدل مادام معللا
يكون التعليل حقه وليس للسائل هناك المطالبة بذلك واما ثانيا فلان ذلك لا يضرمص لان
طبع البحث وان اقتضى تقديم النقض لكن تقديم متعلق المناقضة وهو مقدمة الدليل على متعلق
النقض على مجموع الدليل بالطبع يقتضي تقديم المناقضة على قياس ما تقرر في تقديم الموصل
الى التصور على الموصل الى التصديق في كتب المنطق ولكل وجهة هو موليها واما ثانيا فلان تجو

ان يكون عدول المصير عما هو الاصل للنكتة وهي بيان **حكمة** النقض والمعاينة على الوجه المناسب
وكما انه اشار في الحاشية الى جميع هذه الوجوه فتوجه **قوله** ونجرب في التنبيهات ايضا الخ في انه يجوز
جربها فيها على سبيل المجاز دون الحقيقة ويؤيده ان الدليل معتبر في تعريفاتها وحملها على ما يعبر التنبيهات مجازا غير
مناسب بمقام التعريف ولولم فالمنوع الثلاثة في التنبيهات مما لا يجدي كثير نفع ولذا يندفع بهذا الوجه
كما لا يخفى على من تتبع مواضع جربها فيها في كلامهم فكانه لهذه النكتة لم يتعرض لها **قوله**
والظاهر متعلق بقوله الخ الظاهر من التعلق التعلق اللفظي كتعلق الظرف بالفعل وفيه ان شيئا من الافعال
السابقة لا يصلح ان يتعلق به هذا الظرف بل هو خبر مبتدأ محذوف اي هذا بان تقول كما لا يخفى فلذا
فلسنطق في الحاشية بالارتباط بما هو في صدر الرسالة الى هنا ارتباطه به من حيث الخطاب فيما عبر عنه
بصيغة الخطاب كقوله منع يعني ان **قوله** بان تقول ينبغي ان يكون على صيغة الخطاب وقوله
وقوله فيمنع بحوازه المجاز فيما بعد على صيغة المجرى للغايب لكن لا يلائم قوله في آخر التمثيل فينتسج بان يقال
الخ ويحتمل ان يكون من الارتباط ارتباطا بما سبق من حيث انه تمثيل له و**قوله** وهذا شروع الخ بيان
لوجه الارتباط فتأمل **قوله** في تمثيل جميع ما سبق الخ فيه انه لم يذكر تمثيل بعض ما سبق كقوله ولا
يمنع النقل والمدعي الاجازة اللهم **الان** يقال المراد بما سبق المقاصد السابقة والقول المذكور
ليس من مقاصد الفن او المراد من جميع الجمع الحكيم والاكثر في **حكمة** الكل كما اشار اليه في الحاشية لكن التوجه
الاول غير حاسم لمادة الاشكال اذ من المقاصد السابقة ما لم يذكر تمثيلا كطلب الصحة وطلب الدليل
ولمنع المجرى **قوله** اسند الى كلام الى ذاته الخ حاصله ان الكلام مسند اليه تعالى حقيقة
في الشرع وكل مسند اليه تعالى حقيقة في الشرع فهو صفة لازية فالكلام صفة لازية ولقائل ان
يقول قد صرح المحقق النفقنازي في التلويح بان ثبوت الشرع موقوف على عدة امور منها ثبوت الكلام
فاثباته بالشرع يكون دورا قطعيا ويمكن ان يحجب عنه بان ثبوت الشرع انما يتوقف ثبوته على
ثبوت الكلام هو الكتاب واما السنة فلا يتوقف ثبوتهما على ثبوت صفة **الكلام** بل يكفي فيها اثبات
الصانع العليم القدير واثبات النبوة مما سوى الكتاب من المعجزات نعم لا يلائمه قوله
وكلم الله موسى تكليما لانه يدل ظاهره على انه استدرك بالكتاب فافهم **قوله** على تقدير تمامه اشار
الى منع **الكلام** حقيقة اليه تعالى في الشرع بسند ان المسند اليه في قوله وكلم الله موسى تكليما
هو التكلم لا **الكلام** على ما اشار اليه في الحاشية ان الظاهر ان يقول لا التكلم بالكلام وكذا الكلام
في قوله اسند الكلام الخ اذ المدعي هو التكلم بالكلام فالاولي ان يفهم مسند اليه تعالى بالتكلم بالكلام
لا بالكلام لكن الكلام ههنا مبني على عدم الفرق بين اسناد الكلام واسناد التكلم بالكلام بناء على
ان التكلم هو الا تصافى بالكلام وان منعه المعتزلة كما سيبي **قوله** يدل على ان الكلام صفة

ثابتة له تعالى الخ قد يقال الدليل المذكور في الحقيقة قياس من الشك كل الاول كما
عرفت تقريره ومن البين انه ينتج ما هو المطلوب ههنا فبعد التسليم لا وجه للمناقشة المذكورة
واجاب سني الحاشية بان المراد بالدليل ما هو المذكور من الدليل وهو الصغري وتلخيص الكلام
من هذا المقام ان الصغري ممنوع ولين سلمنا الصغري فالكبرى ممنوع وكذلك ان تقول بجوزان
تكون الكبرى المطلوبة ان كل مسند اليه تعالى حقيقة صفة له كما يجوز ان يكون ان كل مستند
اليه تعالى حقيقة صفة انزلية وعلى الاول الكبرى مسلمة والاستلزام ممنوع وعلى الثاني بالعكس فالشارح
المحقق بين الكلام على احد الاحتمالين وترك حكمه الاخر بالمقايضة فليتنامل **قوله**
عقلا ونقلا اما عقلا فلان ذلك غير لائق بكمال التوحيد ولانه لا دليل على ذلك وما لا دليل عليه
يجب نفيه على ما قالوا واما نقلا فلان جمهور المتكلمين حصروا الصفات الموجودة له تعالى في سبعة او
ثمانية ولا يبعد ان يقال المراد من الصفات الموجودة المذكورة جميع ما ثبت له تعالى من الصفات
الغير المتناهية ووجه بطلان ذلك عقلا ظاهر ضرورة ان من صفاته تعالى الصفات السلبية
ولاشك انها ليست موجودة في الخارج ووجه بطلانه اظهر من ان يخفي **قوله** فان قيل المدي
جواب بتحريم المدي ليسقط المنع المذكور وتثبت المقدمة المنوعة وحاصله ان الازلي ههنا ليس
بمعنى القديم بل بمعنى اعم منه وما ذكره في دفعه اوله اما منع التحريم بنا على انه خلاف الظاهر لعدم
موافقته كلام القوم والمنع المذكور مبني على الظاهر وما ايراد المنع المذكور مع سنده على كلام القوم
لا على كلام المصنف وما ذكره في دفعه ثانيا ايراد له بسند اخر ولت تعلم ان النقص الاجمالي الذي ذكره المصنف فيها
يدل على الازلي في كلامه ايضا بمعنى القديم فلا تغفل **قوله** وفيه ما فيه وفيه ما فيه الاول اشارة الى
دفع العلوة المذكورة باثبات المقدمة المنوعة بل تحريم المدي بنا على انه يلزم قيام الحوادث بذاته تعالى
والثاني اشارة الى منعه بان الحوادث قسم من الموجود الخارج والموجود الخارجي فيما نحن فيه ممنوع بل هو اول
بحث ولذا احتج الى تحريم المدي واما قيام صفة المسجد الغير الموجود بذاته فاستحالة ممنوع كما اشار
اليه في الحاشية على ان استحالة قيام الحوادث ايضا بذاته ممنوع عند الكرامية كما ستعرف **قوله**
فيدفع بالاصل يحتمل ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة المنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه
نريد على التمثيل ويحتمل ان يكون المقصود دفع سند المذكور ما بنا على فرض مساوئه التمثيل او على
توهمها وذلك لان المنع المذكور مستندات اخر كالاشراك والنقل الشرعي **قوله** ان الحقيقة اصل
والجواز فرع هذا الاصل بمعنى الراجح عند عدم المانع والفرع ما يقابله واما الاصل في كلام المصنف فجوز
ان يكون بهذا المعنى ويجوز ان يكون بمعنى القاعدة وهي ان الحقيقة اصل لا يعدل عنه بلا صارق
وما هما واحد وقول **قوله** لا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة ظاهرة في دعوي بدهة المقدمة المنوعة

لكنها

لكنها لا تنفرد على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز وتوجيهه ان يراد انه لا يحتاج الى دليل غير
الاصالة وحسينيذ لا فائدة لقوله انما الدليل الخ ولذلك قال السيد السند في التقرير تسامح كما
اشار اليه في الحاشية ولا يخفى ان حقيقة التقرير المذكور استدلال باصالة الحقيقة وفرعية المجاز
مع ان انتفا الصارف عن الحقيقة الى المجاز ظاهر وهذا الدليل لا يفيد الا الظن بالمدي كما اشار
اليه في الحاشية الاخرى مع انه من المطالبة اليقينية على ان في افادة الظن ايضا نظر على ما عرفت
انتفا **قوله** فيوجد الدليل الخ قد يقال النقص الاجمالي قد يكون باجزء الدليل بعينه في مادة
التخلف وقد يكون باجزء زهيدته وخلاصته فيها وليس معني جريان الدليل بعينه في مادة التخلف
ان لا يتفاوت الدليل في الموضوعين اصلا ضرورة ان تعدد المدي يستلزم تعدد الدليل معناه
ان لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار المحكوم عليه في الاقيسة الاقترانية واعتبار الجز المتكرر
بعينه اما نفيها او ثباتها في الاقيسة الاستثنائية وعلى هذا القياس ان كلامه في الاستقرا
والتمثيل ولا شك ان ما نحن فيه من هذا القبيل ويندفع بهذا التحقيق ما اشار اليه في الحاشية
من ان النقص المذكور من القسم الذي يجري رتبة الدليل وخلاصته في مادة التخلف على ما لا
يخفي **قوله** وهوان الكلام الخ تفصيل الكلام في هذا المقام ان ههنا قياسين
متعارضين احدهما ان الكلام صفة له وكل ما هو صفة له قديم فالكلام قديم
ثانيهما ان الكلام مركب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكل ما هو كذلك
فهو حادث فالكلام حادث فافترق المسلمون الى فرق اربع بعد مقدمات القياسين فذهب
الاشاعرة والحنابلة الى القياس الاول فقدحت الاشاعرة في صغري القياس الثاني وهو المنع
المذكور في كلام المصنف والحنابلة في كبراه وذهل المعتزلة والكرامية الى القياس الثاني فقدحت
المعتزلة في صغري القياس الاول وهو المنع الذي ذكره المصنف سابقا والكرامية في كبراه
قوله لا نسلم ان الكلام مركب من الحروف الخ حاصل هذا المنع ان الكلام المتنازع
فيه هو الكلام النفسي وهو معنى قائم بذاته تعالى يدل عليه الكلام اللفظي وهو غير
مركب من الحروف وانما المركب فيها هو الكلام اللفظي وهو غير متنازع فيه وهذا هو
المشهور فيما بين الجمهور وقال بعض المحققين ان الكلام النفسي هو امر قائم بذاته تعالى
شامل اللفظ والمعنى جميعا غير مرتب الاجزاء القايمة بنفس الحافظ والترتيب انما هو في
اللفظ والقراءة لعدم مساعده الآلة وفي كل من القولين بحث لا يليق ايرادها في هذا

